

أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية في فاعلية الإجراءات التحليلية في ضوء معيار

التدقيق الدولي رقم (520) من وجهة نظر المحاسبين القانونيين الأردنيين

مي محمد سلامة عبد الفتاح*

تاريخ قبول البحث: 2023/3/12م

تاريخ وصول البحث: 2022/10/24م

الملخص

هدف هذا البحث إلى التعرف على أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية في فاعلية الإجراءات التحليلية في ضوء معيار التدقيق الدولي رقم 520، ولتحقيق هدف البحث تم تطوير استبانة وتحكيمها وتوزيعها على عينة البحث وهم المحاسبون القانونيون الأردنيون، وقد تم استخدام العينة العشوائية البسيطة حيث تكونت عينة البحث من (221) محاسباً قانونياً أردنياً، وقد اعتمدت الباحثة على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS) لتحليل بيانات البحث، وقد تم استخراج مقاييس الإحصاء الوصفي، والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري، وتحليل الانحدار الخطي، وقد أظهرت النتائج أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمتغير استخدام نظم المعلومات المحاسبية بأبعاده مجتمعة إدخال البيانات المحاسبية، معالجة البيانات المحاسبية، ومخرجات نظم المعلومات المحاسبية في متغير فاعلية الإجراءات التحليلية، وأظهرت النتائج أن بعد قدرة الشركة على الاستمرارية هو من أكثر المتغيرات التابعة تأثراً باستخدام نظم المعلومات المحاسبية، وبين وجود درجة ارتباط متوسطة إلى مرتفعة بين أبعاد استخدام نظم المعلومات المحاسبية وأبعاد فاعلية الإجراءات التحليلية، فكلما تحسن مستوى أبعاد استخدام الأنظمة المحاسبية انعكس ذلك على فاعلية الإجراءات التحليلية، وقد توصل البحث إلى مجموعة من التوصيات أهمها: يوصي البحث بضرورة عدم التأخر في إدخال البيانات المحاسبية لأنه يشكل عائقاً في عمل المدقق فيجب التركيز أكثر من قبل الشركات بضرورة إدخال البيانات حال ورودها للشركة، وأوصى بضرورة استخدام الإجراءات التحليلية في مرحلة الاختبارات التفصيلية وذلك لتخفيض مخاطر الاكتشاف الخاصة بالبيانات المالية، وإجراء دراسات مستقبلية بهدف التعرف على أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية بأبعادها مجتمعة بالإضافة إلى بعد التغذية العكسية حيث وجدت الباحثة ندرة الأبحاث التي تناولت بعد التغذية العكسية وأثرها في فاعلية الإجراءات التحليلية.

الكلمات المفتاحية: استخدام نظم المعلومات المحاسبية، فاعلية الإجراءات التحليلية، المحاسبون القانونيون الأردنيون.

* باحثه.

Effectiveness of The Effect of Using Accounting Information Systems on the Analytical Procedures According to International Standard of Auditing

No.520

ABSTRACT

This study aims at examining the effect of using Accounting Information Systems on the effectiveness of analytical procedures according to the international standards of auditing No. 520 from the perspective of the Jordanian CPAs. To achieve this purpose, a questionnaire has been developed and distributed to the sample of the study, which is the Jordanian CPAs. This sample consists of (221) individuals. The researcher relied on the outputs of the statistical program (SPSS) to analyze the research data, and descriptive statistical measures, arithmetic mean and standard deviation and linear regression analysis were extracted. The results showed that there is a statistically significant effect of the variable of the use of accounting information systems (inputs, processing, outputs) on the effectiveness of analytical procedures and their dimensions (understanding the company's work field, evaluating the company's ability to continue, no fundamental fluctuation between the expected value and book value, probable deviations in the financial statements), and have shown that evaluating the company's ability to continue is one of the most dependent variables affected by the usage of accounting information systems. The study recommended the need not to delay in entering accounting data because it is an obstacle in the work of the auditor, so more emphasis must be placed by companies on the need to enter data as soon as it is received by the company, the necessity of using analytical procedures in the detailed tests to decrease detection risks of financial data, and make future studies to investigate the impact of using the analytical accounting procedures in all dimensions with feeding back on analytical procedures. The latter recommendation came up from the scarcity the researcher found in research concerning feeding back and its effect on the analytical procedures.

Keywords: Effectiveness of analytical procedures, Jordanian certified public accountants (CPAs), Using accounting information systems

المقدمة:

واكبت نظم المعلومات المحاسبية التطور التكنولوجي الهائل والسريع وإدخال البرامج والحواسيب الحديثة في مختلف عملياتها من إدخال، ومعالجة، ومخرجات، وأصبحت مخرجات البيانات المحاسبية من أهم المعلومات التي تقدم للمستفيدين وملتخذي القرارات ومن ضمنهم مدققي الحسابات الخارجيين الذين يعتمدون في عملهم على مخرجات البيانات المحاسبية، ونتيجة لاستخدام الحواسيب في تنفيذ العمليات والتحليل والاستقراء وعمل المقارنات أدى ذلك إلى استخدام المدقق لأساليب جديدة ومتطورة في عملية التدقيق، وبشكل خاص الإجراءات التحليلية والتي تمتاز عن بقية الأدلة أنها ترافق عملية التدقيق من بدايتها وحتى نهايتها بحيث يعتمد عليها المدقق في بناء التقديرات الأولية عن مرحلة التخطيط وفي فهم بيئة الشركة ومن ثم خلال مرحلة الاختبارات التفصيلية أو الجوهرية وحتى إصدار التقرير، إن أهداف هذا البحث هي التعرف إلى أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية وإدخال البيانات المحاسبية، ومعالجة البيانات المحاسبية، ومخرجات نظم المعلومات المحاسبية في فاعلية الإجراءات التحليلية من حيث فهم مجال عمل الشركة، وتقويم قدرة الشركة على الاستمرارية، وعدم ظهور التقلبات الجوهرية بين القيمة المتوقعة والقيمة الدفترية، والانحرافات المحتملة في البيانات المالية، ويهدف البحث إلى تسليط الضوء على أهمية استخدام نظم المعلومات المحاسبية في زيادة فاعلية الإجراءات التحليلية، والتعرف على مدى استخدام نظم المعلومات المحاسبية والتعرف على مدى وجود فاعلية الإجراءات التحليلية في أعمال المحاسبين القانونيين الأردنيين.

إن أهمية هذا البحث تكمن في الأهمية المكتسبة لاستخدام نظم المعلومات المحاسبية في المهام المختلفة وخصوصا التدقيق فهي من الموضوعات الجديدة والمتجددة دائما بفعل التطور التكنولوجي الهائل والسريع في وقتنا الحاضر، ومما لا شك فيه أن البحث استخدم أبعادا جديدة لنظم المعلومات المحاسبية وهي الأبعاد التقنية (إدخال، ومعالجة، ومخرجات) ودراسة أثرها في فاعلية الإجراءات التحليلية وفق المعيار الدولي رقم 520، حيث يوجد العديد من الدراسات التي درست نظم المعلومات المحاسبية وقياس أثرها على مختلف المجالات، ولكن وجدت الباحثة القليل من الدراسات التي درست استخدام نظم المعلومات المحاسبية وأبعادها من ناحية تقنية وربطها بفاعلية الإجراءات التحليلية وما أن نجتمع بين نظم المعلومات المحاسبية والتي هي من أهم النظم في الوقت الحاضر، ومواكبة تطورها السريع والهائل وما بين فاعلية الإجراءات التحليلية والتي هي من أهم أدوات التدقيق ينتج دراسة جديدة ومهمة، وتنبع أهمية البحث من خلال

تسليط الضوء على ضرورة التركيز على فاعلية الإجراءات التحليلية من قبل المحاسبين القانونيين الأردنيين، وأيضاً تقديم التوصيات والمقترحات لهم عن فاعلية الإجراءات التحليلية في التدقيق.

وتجدر الإشارة إلى أن الإجراءات التحليلية تعتمد على عمل مقارنات بين القيم المالية وغير المالية، وتعتمد على مقارنة بيانات الشركة مع البيانات المماثلة لنشاطها، وتعتمد الإجراءات التحليلية أيضاً على مقارنة بيانات الشركة مع بيانات الفترة السابقة، وعلى عمل مقارنة بين بيانات الشركة مع توقعات العميل وعمل مقارنة بين بيانات الشركة مع توقعات المدقق (Arens et al. (2010)، ومن هذا المنطلق جاءت فكرة هذا البحث بدراسة أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية بأبعادها المختلفة (إدخال البيانات المحاسبية، معالجة البيانات المحاسبية، مخرجات نظم المعلومات المحاسبية) كمتغير مستقل، ودراسة أثرها على المتغير التابع المتمثل بفاعلية الإجراءات التحليلية مقاسة بأبعادها (فهم مجال عمل الشركة، تقويم قدرة الشركة على الاستمرارية، عدم ظهور تقلبات جوهرية بين القيمة المتوقعة والقيمة الدفترية، الانحرافات المحتملة في البيانات المالية).

مشكلة البحث:

تم تحديد مشكلة البحث عن طريق ملاحظات الباحثة المستندة إلى الدراسات السابقة والتي درست موضوع البحث وهي استخدام نظم المعلومات المحاسبية وبيان أثرها على فاعلية الإجراءات التحليلية، فإن استخدام الإجراءات التحليلية في التدقيق من أهم الإجراءات التي يقوم بها المدقق في جميع مراحل التدقيق وذلك للخروج برأي في محاييد حول عدالة القوائم المالية، من هنا تبدأ مشكلة البحث بمحاولة التعرف على أثر فاعلية الإجراءات التحليلية وفق المعيار الدولي رقم (520) عند استخدام نظم المعلومات المحاسبية، و تكمن مشكلة البحث في طرح الأسئلة التالية:

السؤال الرئيس: ما هو أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية في فاعلية الإجراءات التحليلية وفق المعيار الدولي رقم 520 ويتفرع من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية: ما هو أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية في فهم مجال عمل الشركة؟ وفي تقويم قدرة الشركة على الاستمرارية؟ وفي عدم ظهور التقلبات الجوهرية بين القيمة المتوقعة والقيمة الدفترية؟ وما هو أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية في الانحرافات المحتملة في البيانات المالية؟

السؤال الثاني: ما مدى استخدام نظم المعلومات المحاسبية من قبل المحاسبين القانونيين الأردنيين؟

السؤال الثالث: ما مدى وجود فاعلية الإجراءات التحليلية في أعمال المحاسبين القانونيين الأردنيين؟

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من خلال جانبين العلمي والعملية:

الأهمية العلمية للبحث:

1- تنبع أهمية هذا البحث من خلال دراسته لبعد نظم المعلومات المحاسبية وهو من الموضوعات الجديدة والمتجددة باستمرار وتحتاج الكثير من الدراسات والأبحاث لإثرائها في مختلف الأعمال والمنشآت.

2- وتنبع أهمية هذا البحث من خلال الربط بين نظم المعلومات المحاسبية مع التدقيق عن طريق قياس فاعلية الإجراءات التحليلية وفق المعيار الدولي رقم 520، وما أن نجتمع بين نظم المعلومات المحاسبية والتي هي من أهم النظم في الوقت الحاضر، ومواكبة تطورها السريع والهائل وما بين فاعلية الإجراءات التحليلية والتي هي من أهم أدوات التدقيق ينتج دراسة جديدة ومهمة.

3- وتنبع أهمية هذا البحث في استخدام أبعاد جديدة لنظم المعلومات المحاسبية وهي الأبعاد التقنية (إدخال نظم المعلومات المحاسبية، ومعالجة نظم المعلومات المحاسبية، ومخرجات نظم المعلومات المحاسبية).

الأهمية العملية للبحث:

1- وتنبع أهمية البحث من خلال تسليط الضوء والتركيز على استخدام نظم المعلومات المحاسبية من قبل المحاسبين القانونيين الأردنيين لحل الكثير من المشكلات التي تواجههم أثناء التدقيق.

2- وأيضاً تقديم التوصيات والمقترحات لهم عن أهمية استخدام الإجراءات التحليلية في التدقيق.

أهداف البحث:

استناداً إلى الأسئلة المطروحة في المشكلة فإن البحث يهدف إلى قياس أثر ما يلي:

1- التعرف إلى أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية إدخال البيانات المحاسبية، معالجة البيانات المحاسبية، مخرجات نظم المعلومات المحاسبية في فاعلية الإجراءات التحليلية فهم مجال عمل الشركة، تقويم قدرة الشركة على الاستمرارية، عدم ظهور التقلبات الجوهرية بين القيمة المتوقعة والقيمة الدفترية، الانحرافات المحتملة في البيانات المالية.

- 2- ويهدف البحث إلى تقديم التوصيات والمقترحات إلى المحاسبين القانونيين الأردنيين لاستخدام نظم المعلومات المحاسبية في زيادة فاعلية الإجراءات التحليلية.
- 3- التعرف على مدى استخدام نظم المعلومات المحاسبية من قبل المحاسبين القانونيين الأردنيين.
- 4- التعرف على مدى وجود فاعلية الإجراءات التحليلية في أعمال المحاسبين القانونيين الأردنيين.
- فرضيات البحث:**

بناءً على تساؤلات البحث وأهدافه تم صياغة فرضيات البحث على النحو الآتي:

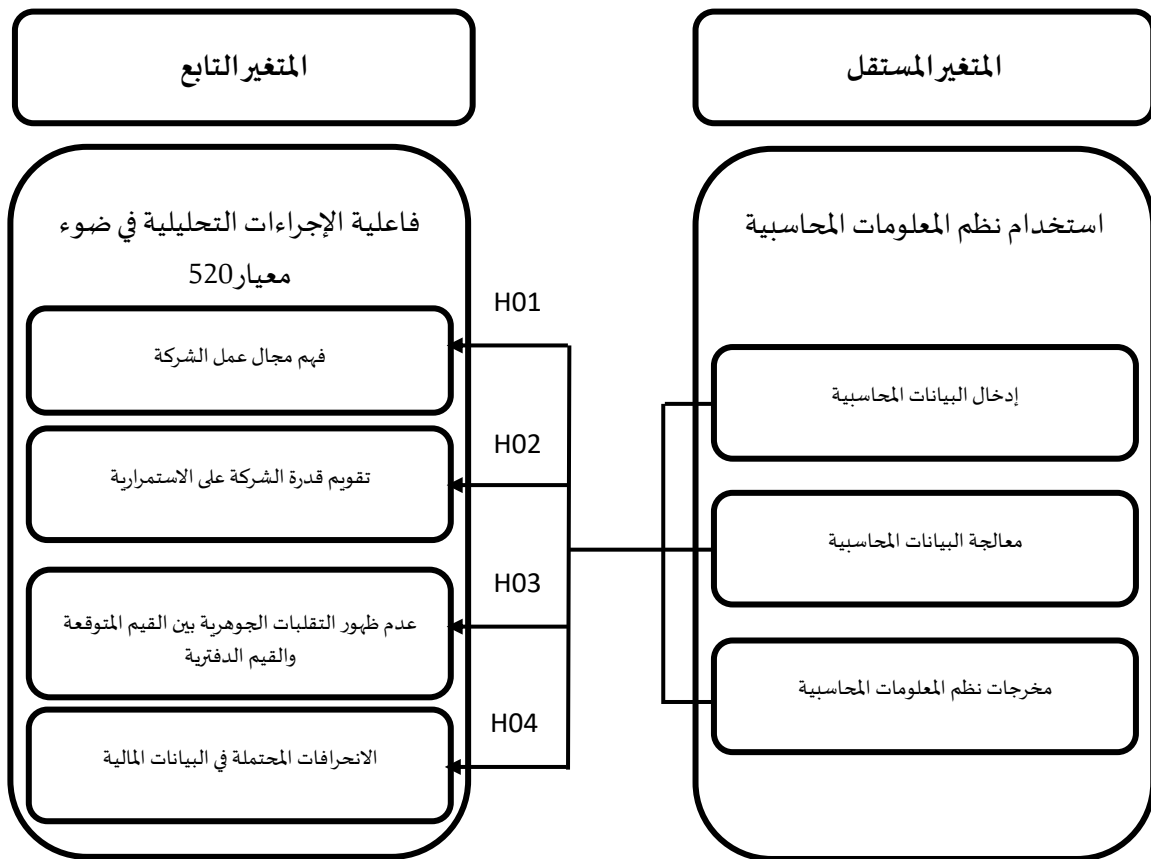
الفرضية الرئيسية (H0): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لاستخدام نظم المعلومات المحاسبية في فاعلية الإجراءات التحليلية من وجهة نظر المحاسبين القانونيين الأردنيين.

ويتفرع عنها الفرضيات الفرعية التالية:

- (H0.1) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لاستخدام نظم المعلومات المحاسبية في فهم مجال عمل الشركة من وجهة نظر المحاسبين القانونيين الأردنيين.
- (H0.2) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لاستخدام نظم المعلومات المحاسبية في تقويم قدرة الشركة على الاستمرارية من وجهة نظر المحاسبين القانونيين الأردنيين.
- (H0.3) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لاستخدام نظم المعلومات المحاسبية في عدم ظهور التقلبات الجوهرية بين القيم المتوقعة والقيم الدفترية من وجهة نظر المحاسبين القانونيين الأردنيين.
- (H0.4) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لاستخدام نظم المعلومات المحاسبية في الانحرافات المحتملة في البيانات المالية من وجهة نظر المحاسبين القانونيين الأردنيين.

أُ نموذج البحث:

انطلاقاً من مشكلة البحث وفرضياته يمكن وضع هذا الأُ نموذج الذي يوضح أثر المتغيرات المستقلة في المتغير التابع في الشكل التالي:



شكل (1) أُن نموذج البحث

من إعداد الباحثة استناداً إلى دراسة وهاب وآخرين (2021).

(Arens, Elder, Beasley&Hogan, 2010), p: 188 (Romeny& Steinbert.2008)

التعريفات الإجرائية:

نظم المعلومات المحاسبية: هي تلك النظم التي تقوم بتجميع وتشغيل (تحليل، وقياس، وتسجيل) البيانات المالية في شركة معينة، ثم توصيل نتائج هذا التشغيل في شكل معلومات مالية إلى متخذي القرارات على شكل تقارير مالية ومحاسبية.

الإجراءات التحليلية: هي عملية تحليل النسب وعمل مقارنات وفحص المعلومات الموجودة في حسابات وسجلات الشركة ومقارنتها مع المعلومات الأخرى والبيانات الداخلية والخارجية بهدف الخروج برأي حول مدى تجانس هذه المعلومات مع ما هو معروف عن هذه الشركة ونشاطاتها.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

نظم المعلومات المحاسبية:

وعرف أبكر وآخرون (2020) نظم المعلومات المحاسبية بأنها جزء من النظام الإداري للمنشآت الذي يحتوي على مجموعة من المكونات المادية وغير المادية التي تقوم على تحويل البيانات إلى معلومات مفيدة ممكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات ، و عرف عبيد (2019) نظم المعلومات المحاسبية بأنها عبارة عن أنظمة آلية هدفها جمع وتنظيم وعرض البيانات من أجل الاعتماد على مخرجاتها في التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات، و عرف متولي (2015) نظم المعلومات المحاسبية بأنها مجموعة من النظم التي تجمع وتسجل البيانات المالية وتخزينها لتوفير المعلومات لمتخذي القرار، وتعرف نظم المعلومات المحاسبية على أنها الهيكل أو الوحدة المستخدمة في تنفيذ الأعمال المحاسبية، من خلال مجموعة من المستندات والدفاتر والسجلات والقوائم المحاسبية والإجراءات والترتيبات، التي يتم من خلالها إنجاز الدورة المحاسبية الكاملة من تجميع وتحليل وتسجيل وتبويب المتعلقة بالمعاملات المالية والمحاسبية (Romeny et al. (2008، وبناء على ما سبق تعرف الباحثة نظم المعلومات المحاسبية: بأنها عبارة عن مجموعة من المكونات والعناصر التي تهدف إلى جمع البيانات المحاسبية وتسجيلها وتخزينها على شكل مدخلات ومعالجة ومخرجات لتحويلها إلى معلومات وتقارير مفيدة ليتمكن متخذ القرار من الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.

لدى نظم المعلومات المحاسبية مجموعة من الوظائف وهي كما ذكرها أبكر وآخرون (2020) كما يلي: جمع البيانات، وفرزها، ومعالجتها، وتشغيلها، وإدارتها، والرقابة عليها، وضمان البيانات وجودتها، تمهيدا لاستخراج المعلومات منها؛ من أجل تحويل هذه البيانات إلى معلومات مهمة لاستخدامها من قبل أصحاب المصالح لاتخاذ القرارات.

تعد نظم المعلومات المحاسبية من الأنظمة المتطورة والتي تتطور بشكل سريع ودائم، وعند تطورها تمر بعدد من المراحل الدهراوى، (2009) وهي:

- تحليل الأنظمة: ويتم ذلك من خلال تحديد أهداف الشركة ومن ثم تقييم النظم القائمة فيها وتقديم مقترحات جديدة، ومن ثم دراسة جدوى اقتصادية للأنظمة الجديدة.
- تصميم الأنظمة: ويتم من خلال تصميم المدخلات، والمخرجات، ومراجعة وسائل تشغيل البيانات، وإعداد خرائط التدفق.
- استكمال وتنفيذ الأنظمة: يتم من خلال تدريب الموظفين، تركيب الأجهزة والمعدات اللازمة، التغيرات التنظيمية، التغيرات الإجرائية.

ذكر الدلاهمة، (2007) خصائص نظم المعلومات المحاسبية وهي مجموعة من العناصر: التي تتكون منها الأنظمة المحاسبية وهي المدخلات والمعالجة والمخرجات والتغذية العكسية، التي يجب أن تربط بينها علاقات: منطقية وتكاملية واضحة ضمن آليات عمل يجب أن تكون مدروسة ومتناسقة ومحددة الأهداف وأن تعمل ضمن نطاق واضح ومميز لتحقيق الهدف المطلوب.

أشار Kieso, (2012) إلى العناصر التي تتكون منها نظم المعلومات المحاسبية وهي المدخلات: وتتكون من موارد بشرية أو مادية والتي تشكل المادة الخام لعملية التفاعل في نظم المعلومات المحاسبية، المعالجة: وهي عملية تشغيل وتحويل المدخلات إلى مخرجات لتحقيق أهداف النظم، المخرجات: وهي نتائج تفاعل مكونات الأنظمة المحاسبية من مدخلات ومعالجة، التغذية العكسية: وهي فحص وإعادة بعض من مخرجات النظم في صورة مدخلات لتصحيح المسارات الخاصة فيها من خلال التوجيه والمتابعة والتقييم للمخرجات، والرقابة: وهي التأكد من أن النظم تعمل بشكل صحيح عن طريق مقارنة أهدافها الموضوعية سابقا مع الإنجازات الفعلية لها.

وترى الباحثة بناء على ما سبق بأن خصائص نظم المعلومات المحاسبية وعناصرها مكملة لبعضها البعض وذلك لاعتماد الخصائص على عناصر نظم المعلومات المحاسبية من مدخلات ومعالجة ومخرجات وذلك لتحقيق أهداف محددة ومعروفة، من خلال تفاعلها مع بعضها البعض ضمن آليات محددة وعلاقات تكاملية.

ذكر الشرع وآخرون، (2019) أن نظم المعلومات المحاسبية تتكون من ستة مكونات هي:

- 1-الموارد البشرية: التي تستخدم الأنظمة بوظائفها المختلفة.
- 2-الإجراءات والتعليمات الأوتوماتيكية واليدوية التي تستخدم في تجميع، ومعالجة، وحفظ البيانات والمعلومات.

- 1- البرامج الآلية المستخدمة في معالجة البيانات للمؤسسة.
- 2- بنية المنشأة الخاصة بتكنولوجيا المعلومات، من أجهزة كمبيوتر، شبكة اتصالات، إنترنت.
- 3- التدقيق والرقابة الداخلية على أمن البيانات في نظم المعلومات المحاسبية.

الإجراءات التحليلية:

بين معيار التدقيق الدولي رقم 520 أن الإجراءات التحليلية تعني دراسة العلاقات بين المعلومات المالية وغير المالية وتحليل النسب والمؤشرات المهمة ومن بينها تلك العلاقات التي يكون فيها انحرافات أو متعارضة مع المعلومات الأخرى (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2010)، وعرف الذنبيات الإجراءات التحليلية بأنها عملية فحص المعلومات الموجودة في الشركة ومقارنتها مع البيانات الداخلية والخارجية للخروج برأي حول مدى تجانس هذه المعلومات مع ما هو معروف عن الشركة ونشاطها (الذنبيات، 2017)، وعرف نصار وبهرامي الإجراءات التحليلية بأنها عملية اختيار الإجراءات المناسبة من قبل المدقق حسب خبرته ومهارته في دراسة العلاقات بين البيانات المالية وغير المالية وإيجاد الانحرافات فيها ووضع الفرضيات التي تفسر هذه الانحرافات والتحقق منها (نصار وبهرامي، 2008)، وعرف موسى الإجراءات التحليلية بأنها أحد أساليب التدقيق التي تهدف إلى تحليل الاتجاهات والانحرافات الجوهرية وتحديد العلاقات بين القيم في القوائم المالية للفترة الحالية والفترات السابقة ومقارنتها مع القيم المعيارية، بهدف إجراء عملية التدقيق والحصول على أدلة إثبات كافية تدعم النتائج النهائية لعملية التدقيق (موسى، 2013)، وعرف (Arens et al. 2010) الإجراءات التحليلية بأنها تقييم للمعلومات المالية من خلال تحليل العلاقات بين البيانات المالية وغير المالية فمثلاً قيام المدقق بمقارنة مصاريف عمولة المبيعات مع إجمالي المبيعات المسجلة مضروبة بمتوسط العمولة لاختبار صحة إجمالي المبيعات المسجلة، وعليه تعرف الباحثة الإجراءات التحليلية بأنها عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي يقوم بها المدقق في جميع مراحل التدقيق لتحليل البيانات المالية وغير المالية ومقارنتها مع البيئة الداخلية والخارجية للمنشأة للتأكد من صحتها وملاءمتها ودقتها للوصول إلى رأي حول عدالة البيانات المالية عن طريق استخدام مجموعة من الطرق أهمها تحليل النسب والمقارنات.

ذكر (Arens et al. 2010) الأغراض التي يقوم بها المدقق من خلال أداء الإجراءات التحليلية: فهم مجال عمل الشركة ونشاطها: يقوم المدقق بفهم نشاط الشركة التي يدقق حساباتها في الفترات السابقة لما لهذا الإجراء من أهمية في تخطيط عملية التدقيق للأعوام القادمة، ومن خلال استخدام الإجراءات التحليلية للوقوف على الانحرافات إن وجدت، ويقوم بتقييم قدرة الشركة على الاستمرارية: ويتم استخدام الإجراءات التحليلية لاكتشاف مدى قدرة الشركة على الاستمرارية أو مدى احتمالية حدوث صعوبات مالية مستقبلية، ويقوم ببيان التحريفات الموجودة في القوائم المالية: فعند إجراء المقارنات بين السنوات للشركة اكتشاف المدقق لوجود أخطاء أو مخالفات، فيجب على المدقق معرفة سبب هذه الانحرافات (الديسبلي وحجاج، 2009)، ويقوم بتخفيض الاختبارات التفصيلية: أن عدم وجود التقلبات الجوهرية عند تنفيذ الإجراءات التحليلية يعني عدم وجود أخطاء أو مخالفات وبالتالي سيؤدي ذلك إلى تخفيض الاختبارات التفصيلية (الذنيبات، 2017).

ذكر (جبار، 2011) أن توقيت الإجراءات التحليلية يتم في كل مراحل التدقيق، فبعض الإجراءات يجب أداؤها في مرحلة التخطيط لعملية التدقيق لمساعدة المدقق في تحديد طبيعة وتوقيت عملية التدقيق ومساعدته في معرفة الحسابات التي يجب أن يبذل فيها المدقق عناية مهنية خاصة، أما في مرحلة اختبارات التدقيق: فمثلا إجراء مقارنة بين التأمين المدفوع مقدما للسنة السابقة مع السنة الحالية كإجراء للتأكد من صحة الأرصدة، وأما في المرحلة الأخيرة وهي مرحلة الانتهاء من التدقيق: فتعطي المدقق مؤشرا عن موضوعية القوائم المالية التي تم تدقيقها. إن لاستخدام الإجراءات التحليلية العديد من الفوائد كما ذكرها (قريط، 2009) فيما يلي: التقليل من الوقت اللازم لعملية التدقيق، التخفيض من مقدار الجهد المبذول في عملية التدقيق، تخفيض حجم عينة التدقيق وتخفيض حجم الاختبارات الأخرى، اكتشاف البنود غير العادية والبنود غير المتوقعة، اكتشاف الأخطاء في أرصدة القوائم المالية، زيادة فاعلية التدقيق، إمكانية التنبؤ بأرصدة بعض الحسابات.

وربط (كليب، 2017) أهمية الإجراءات التحليلية بالمخاطر التي تواجه المدقق الناشئة عن قبول قوائم مالية على أنها عادلة وهي تحتوي على تحريفات مادية، أو رفض قوائم مالية وهي في الواقع تكون عادلة وهو ما يسمى بالخطر الكلي: ويتكون من ثلاثة مكونات رئيسية وهي: المخاطر الضمنية، خطر الرقابة، ومخاطر الاكتشاف.

وبشكل عام فإن أهمية الإجراءات التحليلية تكمن في توفير الوقت والجهد على المدقق ومساعدته في اكتشاف أماكن وجود الانحرافات أو الأخطاء ومساعدته في إبداء رأيه بعد بذل العناية المهنية المطلوبة.

ذكر المخادمة والرشيد، (2007) أهداف الإجراءات التحليلية: التعرف على طبيعة أعمال الشركة وتحديد نطاق التدقيق فيها، تحديد المخاطر المتوقعة، تحديد الحسابات التي تحتاج إلى مزيد من الفحص وبذل العناية المهنية، تعزيز النتائج التي توصل إليها المدقق، القيام بفحص شامل للبيانات المالية والأرصدة.

ذكر هدايا وآخرون (2020)، مراحل تنفيذ الإجراءات التحليلية كما ذكرها المعيار الدولي رقم 520 إلى ثلاث مراحل:

1. الإجراءات التحليلية عند مرحلة التخطيط لعملية التدقيق
2. الإجراءات التحليلية في مرحلة الاختبارات التفصيلية
3. الإجراءات التحليلية في نهاية مرحلة التدقيق

الدراسات السابقة:

-دراسة وهاب وآخرون (2021):

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور نظم المعلومات المحاسبية في تصميم التطبيقات المحاسبية السحابية ودراسة أثرها على اتخاذ القرارات، ولغرض تحقيق أهداف البحث تمت برمجة وتصميم برنامج محاسبي سحابي باستخدام قواعد البيانات، وقد أظهرت النتائج أن اعتماد نظام محاسبي سحابي يقلل حدوث الأخطاء أثناء النقل أو الكتابة ؛ بسبب أن ترحيل العمليات يتم بشكل آلي، حيث إن النتائج تعتمد على الإدخالات ويسهل استخراجها، وقد أوصت الدراسة أن يعتمد مصممو البرامج السحابية على قواعد البيانات عند قيامهم بتصميم البرامج، وأوصت بضرورة توعية إدارة المنشآت بأهمية المحاسبة السحابية في اتخاذ القرارات.

-دراسة العكور وآخرون (2019):

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر نظم المعلومات المحاسبية في تحسين الميزة التنافسية في البنوك التجارية الأردنية من خلال مدى تحسن جودة الخدمات، ومدى كفاءة العمليات في البنوك التجارية الأردنية، ولتحقيق هذا الهدف تم تطوير استبانة وتوزيعها على عينة الدراسة وعددهم 67 موظفا في البنوك التجارية الأردنية وعددهم 13 بنكا، استخدم الباحثون الإحصاء

الوصفي والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإيجاد النتائج ، وقد توصلت إلى وجود أثر لنظم المعلومات المحاسبية في تحسين الميزة التنافسية، وقد أوصت بضرورة قيام البنوك بالاهتمام بالمعلومات وعناصرها وأنظمتها وإيجاد أقسام متخصصة لذلك، وأوصت بضرورة العمل على إيجاد خطط واضحة ودقيقة.

-دراسة القبيلات (2018):

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الإجراءات التحليلية (تحليل النسب المالية، والاختبارات التفصيلية، وتقييم المخاطر وأداء عملية التدقيق) على رأي مدقق الحسابات القانوني الأردني من ناحية الكفاءة المهنية، وترشيد الحكم المهني، وتكونت عينة البحث من 93 مدققاً، استخدمت البحث المنهج الوصفي والميداني والتحليلي، وقد توصلت الدراسة إلى أنه يوجد أثر إيجابي للإجراءات التحليلية في تكوين رأي المدقق القانوني الأردني وأوصى البحث بضرورة وجود تقرير مرفق للمدقق عن الإجراءات التحليلية التي استخدمها أثناء عمله، وضرورة تشجيع مدققي الحسابات في الأردن على الاستفادة من نتائج الإجراءات التحليلية لما لها من أهمية في تعزيز العناية المهنية والموضوعية.

-دراسة كليب (2017):

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر تطبيق الإجراءات التحليلية على كفاءة التدقيق الضريبي في الأردن، وذلك من خلال توفير وقت وتكلفة عملية التدقيق، مع تحقيق العدالة في الإقرارات الضريبية للمكلف وللدولة، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك أثراً لتطبيق الإجراءات التحليلية بمراحلها الثلاث (التخطيط، العمل الميداني، النهائية) على تخفيض حجم العينة وإعداد المدققين وتخفيض الوقت والجهد في عملية التدقيق، وأوصت البحث بضرورة استخدام الإجراءات التحليلية من قبل المدققين في ضريبة الدخل والمبيعات في كافة مراحل التدقيق.

-دراسة المطيري (2016):

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر استخدام الإجراءات التحليلية في تخفيض تقدير الحكم المهني لمدقق الحسابات في دولة الكويت، وكانت نتائج البحث تشير إلى استخدام المدققين للإجراءات التحليلية بنسبة مرتفعة المتمثلة بتحليل النسب المالية، وتحليل الانحدار، وتحليل الاتجاهات، وتحليل المؤشرات، وبين البحث وجود أثر لاستخدام تحليل النسب المالية واستخدام تحليل الانحدار وتحليل المؤشرات في تخفيض الحكم المهني للمدقق وتوصل إلى أنه لا يوجد أثر لاستخدام تحليل الاتجاهات في تخفيض تقدير الحكم المهني لمدقق الحسابات وقد أوصى البحث

بضرورة استخدام الإجراءات التحليلية في التدقيق لأنها تسهم في تكوين رأي المدقق وتخفيض تقدير الحكم المهني للمدقق الخارجي.

-دراسة التتر (2015):

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المطبقة في شركات التأمين التعاوني العاملة في فلسطين على خصائص جودة مخرجات النظام المحاسبي، وتوصلت الدراسة إلى أن نظم المعلومات المحاسبية في شركات التأمين التعاوني العاملة في فلسطين تعمل على توفير خاصية الملاءمة، و تعمل على توفير خاصية الثقة من حيث الموضوعية، ومن أهم التوصيات التي ذكرها الباحث هي العمل على تطوير أنظمة المعلومات المحاسبية لدى شركات التأمين التعاوني، والعمل على التغلب على المعوقات التي تضعف من استخدام نظم المعلومات المحاسبية، من خلال معرفة الفائدة من استخدامها وتطوير موظفين يتمكنوا من تصميم أنظمة معلومات محاسبية متطورة.

-دراسة أبو ميالة وزبينة (2012):

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الإجراءات التحليلية في تخفيض مخاطر التدقيق، من خلال فهم المدقق لبيئة عمل الشركة ومن خلال قدرة الشركة على الاستمرارية ومن خلال عدم ظهور التقلبات الجوهرية بين القيمة المتوقعة والقيمة الدفترية، واستنتج الباحثان بأنه يوجد علاقة بين فهم المدقق لمجال عمل الشركة وبين تخفيض مخاطر التدقيق، واستنتج أن قدرة الشركة على الاستمرارية ستؤدي إلى تخفيض مخاطر التدقيق، ومن أهم التوصيات التي أوصت بها الدراسة ما يلي: ضرورة قيام أبحاث ودراسات على استخدام بعض الأساليب التحليلية لبيان مدى فاعلية تلك الأساليب في تحقيق أغراض التدقيق، وأيضاً أوصت بضرورة وجود نسب مالية معيارية معتمدة للقطاعات الاقتصادية المختلفة وذلك لاستخدامها من أجل المقارنة في الإجراءات التحليلية، وأوصت بضرورة التأكيد على أهمية التحليل المالي للقوائم المالية وصلته بالإجراءات التحليلية.

-دراسة (Zager et al. 2018):

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى مدى استخدام الإجراءات التحليلية من قبل مدققي الحسابات الداخليين في القطاع العام وقطاعي الربح في كرواتيا في مراحل التدقيق المختلفة وهي مرحلة التخطيط، الأداء، والإبلاغ، والمتابعة، ووجدت الدراسة أنه لا اختلاف مهم إحصائياً في

مدى استخدام الإجراءات التحليلية في المراجعة الداخلية وارتباطات التأمين الداخلي للحسابات بين القطاع الربحي وكيانات القطاع العام في كرواتيا في المراحل الثلاث وهي مرحلة التخطيط والإبلاغ والمتابعة ويوجد اختلاف في مرحلة واحدة وهي مرحلة الأداء ولذلك تم قبول الفرضية جزئيا، وقد أوصى الباحث بضرورة زيادة التخطيط لاستخدام الإجراءات التحليلية في مراحل التدقيق المختلفة.

-دراسة (Akmese et al. 2018):

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد دور نظم المعلومات المحاسبية في صناعة الفنادق التركية كواحدة من الأدوات الأكثر تأثيرا وحيوية للإدارة السليمة للأنشطة التجارية، وتسهيل الضوء على تصورات مديري الفنادق فيما يتعلق بنظم المعلومات المحاسبية، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وقد تم إجراء مسح ميداني بواسطة استبانة تم توزيعها على عينة من مديري الفنادق الأربعة والخمسة نجوم التي تقع في تركيا، حيث شمل الاستبيان أربعة عوامل لنظم المعلومات المحاسبية (التخطيط، والرقابة، واتخاذ القرارات والصعوبات) وقد تم تحليل الردود التي تم جمعها من المشاركين عن طريق برنامج (SPSS) أهم النتائج أن عامل الرقابة في نظم المعلومات المحاسبية كان له أعلى مستوى من الأهمية، يليه عامل التخطيط، فيما جاء عامل الصعوبات في المرتبة الأخيرة، أهم التوصيات ضرورة إعطاء أهمية لنظام المعلومات المحاسبية من قبل الفنادق بغض النظر عن وضعهم وفئاتهم وعدد الغرف.

- دراسة بعنوان (Susanto,2017) :

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد تأثير جودة نظام المعلومات المحاسبية على جودة المعلومات المحاسبية وتحديد أثرها على حوكمة البحث الجيد وتداعياته على القطاع التعليمي في إندونيسيا، من أهم النتائج التي توصل لها البحث هي أن جودة نظام المعلومات المحاسبية لها تأثير كبير على جودة المعلومات المحاسبية، وبين البحث أن جودة المعلومات المحاسبية لها أثر كبير على حوكمة البرامج الدراسية، وأوصى البحث بضرورة الاهتمام بنظم المعلومات المحاسبية، وتطويرها لتقديم المعلومات الملائمة والموثوقة.

-دراسة (Ramirez, et al. 2017) :

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل درجات تأثير استخدام نظم المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرار من قبل الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطاع السوبر ماركت في مدينة كوكوتا، حيث أظهرت النتائج وجود درجة تأثير مرتفعة لاستخدام نظم المعلومات المحاسبية في عملية

صنع القرارات في الشركات الصغيرة والمتوسطة، وأظهرت النتائج أهمية وجود نظم معلومات محاسبية وخصوصا التي تستخدم في توليد التقارير المحاسبية والمالية، واستخدام المعلومات المالية وغير المالية في لتقييم البدائل واتخاذ القرارات بطريقة أكثر فعالية وأسرع وكانت أهم التوصيات هي ضرورة أن تتطور نظم المعلومات المحاسبية مع احتياجات الإدارة للاستفادة منها لاتخاذ القرارات بشكل أسرع.

منهجية البحث:

اعتمد البحث الحالي من أجل تحقيق أهدافه المنهج الوصفي والمنهج الاستدلالي باعتباره المنهج الأنسب للبحث الذي يلائم أسئلة البحث وأهدافه، حيث يهدف البحث إلى اختبار طبيعة العلاقة بين مجموعة من المتغيرات المستقلة والتابعة من خلال استخدام استبانة مصممة ومطورة لجمع البيانات باستخدام مقياس ليكرت الذي يتضمن خمسة خيارات للإجابة، بعد عملية جمع البيانات والمعلومات اللازمة حول متغيرات البحث، تم إدخالها وترميزها إلى الحاسوب لاستخراج النتائج الإحصائية، وتمت الاستعانة بالأساليب الإحصائية المناسبة وباستخدام برنامج (SPSS)، وبالتحديد استخدمت الباحثة الأساليب الإحصائية التالية: مقاييس النزعة المركزية: واشتملت على الوسط الحسابي والتكرارات والنسب المئوية، وذلك لوصف اتجاهات عينة البحث حول متغيرات البحث، حيث تم إيجاد الانحراف المعياري لمتغيرات البحث لبيان مدى تشتت الإجابات عن وسطها الحسابي، اختبار كرونباخ ألفا: لقياس معاملات الثبات لأبعاد الاستبانة والاتساق الكلي لها، معامل الارتباط: بين المتغيرات المستقلة لاختبار الارتباط المتعدد (Multicollinearity)، تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple linear Regression): لقياس أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

مجتمع وعينة البحث:

تكون مجتمع البحث من جميع المحاسبين القانونيين الأردنيين المزاويلين لمهنة التدقيق، والبالغ عددهم (406) حسب ما تم تزويده للباحثة من قبل جمعية المحاسبين القانونيين عن طريق (C.D) يحمل عددهم وعناوينهم الإلكترونية وهواتفهم، وقد تم اختيار عينة عشوائية مكونة من (250) مدققا وذلك بالاعتماد على جداول سيكران الإحصائية (Sekaran,2003)، وبعد توزيع الاستبانات تم استرجاع (226) استبانة كاملة منهم (5) استبانات غير مكتملة، وتم استبعادها

ليكون عدد الاستبانات المستردة والقابلة للتحليل (221) ونسبة استرداد (88.4%) وهي نسبة مقبولة إحصائياً.

صدق وثبات أداة البحث:

استندت الباحثة في التأكد من صدق محتوى أداة البحث إلى آراء مجموعة من المحكمين من الأساتذة في الجامعات الأردنية ذوي الاختصاص والخبرة، وتم الأخذ باقتراحاتهم بما يخص فقرات أداة البحث ووضوحه وملائمته لقياس المتغيرات، وأجريت التعديلات المقترحة قبل توزيعها على عينة البحث ليصبح عدد فقرات الاستبانة بعد التحكيم (42) فقرة، وللتأكد من مدى صلاحية الاستبانة كأداة لجمع البيانات اللازمة للدراسة الحالية تم اختبار الاتساق الداخلي باستخدام معامل كرونباخ ألفا وقد بلغ الاتساق الداخلي لهذا الاستبانة حسب معادلة كرونباخ ألفا (88.3%)، في حين تراوحت قيم المعامل من (75.0%) ولغاية (87.8%)، وبالتالي تكون جميع القيم تزيد عن (60.0%) مما يشير إلى اتساق فقرات الاستبانة، أما فيما يتعلق بالحدود التي اعتمدها هذا البحث لتحديد الأهمية النسبية للمتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة عن فقرات البحث فهي (مرتفعة، متوسطة، ومنخفضة) بناء على المعادلة التالية:

طول الفئة = (الحد الأعلى للبدل - الحد الأدنى للبدل) / عدد المستويات =

$= (1-5) / 3 = 3/4 = 1.33$ وبذلك تكون المستويات الثلاثة كالتالي: منخفضة: من (1.33) - أقل من (2.33)، متوسطة: من (2.33) - أقل من (3.66)، مرتفعة: من (3.66) - إلى (5).

وصف خصائص عينة البحث:

اشتملت الخصائص الشخصية لعينة البحث على (الخبرة، المؤهل العلمي، الشهادة المهنية) لدى المحاسبين القانونيين الأردنيين، وقد تم إيجاد التكرارات والنسب المئوية للمتغيرات الشخصية على النحو التالي:

الجدول رقم (1) الإحصاء الوصفي للمتغيرات الديمغرافية لأفراد عينة البحث

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
المؤهل العلمي	بكالوريوس	167	75.6%
	ماجستير	40	18.1%
	دكتوراه	14	6.3%

سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	49	22.2%
	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	60	27.1%
	من 10 سنوات إلى أقل من 15	32	14.5%
	من 15 وأكثر	80	36.2%
الشهادة المهنية	JCPA فقط	152	68.8%
	شهادة مهنية أخرى	21	9.5%
	شهادتان مهنيتان	34	15.4%
	أكثر من شهادتين	14	6.3%
	المجموع	221	100%

يتضح من الجدول رقم (1) أن النسبة الكبرى من عينة البحث هم من حملة شهادة (البكالوريوس)، فقد بلغت نسبتهم (75.6%)، تليها نسبة حملة شهادة الماجستير حيث بلغت (18.1%)، وأما نسبة حملة شهادة الدكتوراه فقد بلغت (6.3%)، وهذا مؤشر على تمتع المحاسبين القانونيين بالمعرفة اللازمة للقيام بأعمال التدقيق، كما يتضح أن العينة الكبرى من المدققين الذين لديهم خبرة أكثر من (15) سنة في مجال التدقيق وهو ما نسبته (36.2%) والفئة الصغرى تمثلت بمن لديهم خبرة من (10-15) سنة ونسبتها (14.5%)، مما يشير إلى تمتع المحاسبين القانونيين الأردنيين بالخبرة الطويلة في أعمال التدقيق، ويتضح أيضاً أن غالبية المحاسبين القانونيين غير حاصلين على شهادات مهنية أخرى عدا شهادة (JCPA فقط) ونسبة (68.8%) وهي النسبة الكبرى، حيث تعتبر هذه الشهادة من متطلب مهنة المحاسب القانوني الأردني، وهذا قد يعود إلى حاجة المحاسب القانوني إلى الوقت اللازم للحصول على الشهادات المهنية العالمية والمحلية الأخرى، أما النسبة الصغرى فكانت لفئة (أكثر من شهادتين) حيث شكلت ما نسبته (6.3%).

وصف متغيرات البحث:

تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب والأهمية النسبية لاتجاهات أفراد العينة نحو متغيرات البحث وكانت النتائج على النحو التالي: أن مستوى المقياس العام لفقرات نظم المعلومات المحاسبية مرتفع، حيث بلغ المتوسط العام (3.89) وانحراف معياري (0.78). وقد جاءت الفقرة "توفر البرمجية المستخدمة في عمليات التشغيل في الأنظمة المحاسبية الإمكانية للتخزين لفترات طويلة حيث المتوسط الحسابي (4.19) والانحراف المعياري (0.650)" وهذا يعكس مدى اهتمام أفراد العينة بضرورة تخزين البيانات المحاسبية لأطول فترة ممكنة وإمكانية الرجوع إليها بسهولة، واحتلت الفقرة "يتم إدخال البيانات المحاسبية فور ورودها للشركة" بالمرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (3.64) وانحراف معياري (0.890) وبأهمية نسبية متوسطة، وهذا التأخر في إدخال البيانات المحاسبية يشكل عائقاً في عمل المدقق فيجب التركيز أكثر من قبل الشركات بضرورة إدخال البيانات حال ورودها للشركة.

وبناء على هذه المعلومات ممكن الإجابة عن السؤال الرئيس الثاني من أسئلة البحث وهو: ما مدى استخدام نظم المعلومات المحاسبية من قبل المحاسبين القانونيين الأردنيين؟ إن استخدام نظم المعلومات المحاسبية من قبل المحاسبين القانونيين الأردنيين مرتفع حسب إجاباتهم على فقرات الاستبانة مما يؤكد أهمية استخدام نظم المعلومات المحاسبية من قبل المحاسبين القانونيين.

ثانياً: وصف متغيرات البحث للمتغير التابع: فاعلية الإجراءات التحليلية:

إن مستوى المقياس العام لفقرات فاعلية الإجراءات التحليلية مرتفع، حيث بلغ المتوسط العام (4.01) وانحراف معياري (0.75) وقد جاءت الفقرة "تساعد الإجراءات التحليلية في فهم مدقق الحسابات لطبيعة نشاط الشركة بمتوسط حسابي (4.20) بانحراف معياري (0.650)" وهذا يعكس مدى اقتناع أفراد العينة بضرورة استخدام الإجراءات التحليلية في الحصول على فهم لطبيعة نشاط المنشأة، واحتلت الفقرة "يؤدي تطبيق الإجراءات التحليلية في منع تسجيل أي معاملات مالية غير حقيقية." بالمرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (3.71) بانحراف معياري (0.970) ولذلك يجب الاهتمام أكثر من قبل المدققين في فاعلية الإجراءات التحليلية لمنع وجود معاملات وهمية وغير حقيقية وذلك حتى لو أنها لا تؤثر بشكل مباشر في منع تسجيل أي معاملات غير حقيقية ولكنها تؤثر بشكل مباشر بمنع ظهور فروقات جوهرية في الحسابات.

من خلال هذه المعلومات ممكن الإجابة عن السؤال الرئيس الثالث وهو: ما مدى وجود فاعلية الإجراءات التحليلية في أعمال المحاسبين القانونيين الأردنيين؟ إن وجود فاعلية الإجراءات التحليلية في أعمال المحاسبين القانونيين الأردنيين مرتفع وذلك حسب إجابات عينات البحث، وهذا يؤكد أهميتها في أعمال التدقيق وأن المحاسبين القانونيين الأردنيين يعتمدون عليها بشكل أساسي في أثناء أعمال التدقيق.

4-3 نتائج اختبار الفرضيات:

(H0): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لاستخدام نظم المعلومات المحاسبية في فاعلية الإجراءات التحليلية

الجدول رقم (2): نتائج اختبار الفرضية الرئيسية

المتغير التابع	R	R2	Sig F	F المحسوبة	Sig T	T	الخطأ المعياري	B	Model
فاعلية الإجراءات التحليلية	0.675	0.456	0.000	60.674	0.718	0.362	0.054	0.019	إدخال البيانات
					0.003	2.993	0.065	0.193	معالجة البيانات
					0.000	6.23	0.062	0.387	مخرجات النظم

أظهرت نتائج الجدول رقم (2) أن معامل الارتباط ($R = 0.675$) يشير إلى العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وكما أن أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع هو أثر ذو دلالة إحصائية، حيث كانت قيمة ($F = 60.674$) وبمستوى دلالة ($\text{Sig} = 0.000$) وهو أقل من (0.05)، حيث ظهرت قيمة معامل التحديد ($R^2 = 0.456$) وهي تشير إلى أن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته (45.6%) من التباين في فاعلية الإجراءات التحليلية. أما جدول المعاملات فقد أظهر أن قيمة B عند بعد (إدخال البيانات) قد بلغت (0.019)، وأن قيمة T بلغت (0.362)، وبمستوى دلالة Sig (0.718)، وهي أكبر من (0.05) مما يعني أن هذا البعد غير معنوي، أما قيمة B عند بعد (معالجة البيانات) فقد بلغت (0.193) وبقيمة T (2.993)، وبمستوى دلالة Sig (0.003)، وهي أصغر من (0.05) مما يعني أن هذا البعد معنوي، أما قيمة B عند بعد (مخرجات النظم)

النظم) قد بلغت (0.387) وبقيمة T (6.230)، وبمستوى دلالة Sig (0.000)، وهي أقل من (0.05) مما يعني أن هذا البعد معنوي، وبناء على ما سبق، نرفض الفرضية العدمية الرئيسية الأولى ونقبل الفرضية البديلة القائلة: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لاستخدام نظم المعلومات المحاسبية (إدخال البيانات المحاسبية، معالجة البيانات المحاسبية، مخرجات نظم المعلومات المحاسبية) في فاعلية الإجراءات التحليلية (فهم مجال عمل الشركة، تقويم قدرة الشركة على الاستمرارية، عدم ظهور التقلبات الجوهرية بين القيم المتوقعة والقيم الدفترية، الانحرافات المحتملة في البيانات المالية).

وبين البحث أن الأثر المعنوي ظهر عند كل من معالجة البيانات المحاسبية و مخرجات نظم المعلومات المحاسبية، ولم يظهر الأثر المعنوي عند إدخال البيانات المحاسبية مما يعني أن المدقق يحتاج إلى نظم المعلومات المحاسبية عند القيام بالمعالجة وعند استخراج المخرجات من قبل نظم المعلومات المحاسبية، ولا يهتم بها عند الإدخال للوصول إلى فاعلية الإجراءات التحليلية وعليه يجب على المدققين الاهتمام أكثر بإدخال البيانات المحاسبية لأن البيانات المدخلة هي الأساس فكلما كانت البيانات المدخلة أكثر دقة أثر ذلك على المعالجة والمخرجات بشكل جيد، وتتفق نتائج البحث مع دراسة القبيلات (2018) حيث بينت الدراسة أنه يوجد أثر إيجابي للإجراءات التحليلية في تكوين رأي المدقق القانوني الأردني وتتفق مع دراسة كليب (2017) حيث بينت الدراسة وجود أثر لتطبيق الإجراءات التحليلية بمراحلها الثلاث (التخطيط، العمل الميداني، النهائية) على تخفيض حجم العينة وإعداد المدققين وتخفيض الوقت والجهد في عملية التدقيق.

نتائج اختبار الفرضيات الفرعية حسب ما يلي:

(H0.1): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لاستخدام نظم المعلومات المحاسبية (إدخال البيانات المحاسبية، معالجة البيانات المحاسبية، مخرجات نظم المعلومات المحاسبية) في فهم مجال عمل الشركة.

جدول رقم (3) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

المتغير التابع	R	R ²	Sig F	F المحسوبة	Sig T	T	الخطأ المعياري	B	Model
فهم مجال عمل الشركة	0.535	0.286	0.000 ^a	28.996	0.045	-2.016	0.071	-0.161	إدخال البيانات
					0.001	3.227	0.085	0.297	معالجة البيانات
					0.000	4.504	0.082	0.384	مخرجات النظم

أظهرت نتائج الجدول رقم (3) أن قيمة ($F=28.996$) وبمستوى دلالة ($Sig=0.000$) وهو أقل من (0.05)، حيث ظهر قيمة معامل التحديد ($R^2=0.286$) وهي تشير إلى أن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته (28.6%) من التباين، أما جدول المعاملات فقد أظهر أن بعد (إدخال البيانات) وبعد (معالجة البيانات) و بعد (مخرجات النظم) قد بلغت بقيم مختلفة وبمستوى دلالة Sig (0.000)، وهي أصغر من (0.05) مما يعني أن هذه الأبعاد معنوية وعليه، وبناء على ما سبق، نرفض الفرضية الفرعية الأولى ونقبل الفرضية البديلة القائلة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لاستخدام نظم المعلومات المحاسبية (إدخال البيانات المحاسبية، معالجة البيانات المحاسبية، مخرجات نظم المعلومات المحاسبية) في فهم مجال عمل الشركة. وقد ظهر الأثر المعنوي عند كل من إدخال البيانات المحاسبية، ومعالجة البيانات المحاسبية ومخرجات نظم المعلومات المحاسبية، وهذا قد يعود إلى استخدام المدقق لكل البيانات المتاحة للحصول على فهم عمل الشركة، وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة العكور وآخرون (2019) التي توصلت إلى وجود أثر لنظم المعلومات المحاسبية في تحسين الميزة التنافسية، وتتفق مع دراسة وهاب وآخرون (2021) التي أشارت إلى أهمية دور نظم المعلومات المحاسبية في تصميم التطبيقات المحاسبية السحابية وعلى اتخاذ القرارات.

(H0.2): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لاستخدام نظم المعلومات المحاسبية (إدخال البيانات المحاسبية، معالجة البيانات المحاسبية، مخرجات نظم المعلومات المحاسبية) في تقويم قدرة الشركة على الاستمرارية.

جدول رقم (4) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

Model	B	الخطأ المعياري	T	Sig T	F المحسوبة	Sig F	R2 معامل التحديد	R معامل الارتباط	المتغير التابع
إدخال البيانات	0.195	0.065	-2.612	0.010	43.356	0.000	0.375	0.612	تقويم قدرة الشركة على الاستمرارية
معالجة البيانات	0.351	0.079	4.077	0.000					
مخرجات النظم	0.434	.076	5.449	0.000					

أظهرت نتائج الجدول رقم (4) أن كانت قيمة ($F = 43.356$) وبمستوى دلالة ($\text{Sig} = 0.000$) وهو أقل من 0.05، حيث ظهر قيمة معامل التحديد ($R^2 = 0.375$) وهي تشير إلى أن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته (37.5%) من التباين أما جدول المعاملات فقد أظهر ما يلي: أن بعد (إدخال البيانات) وبعد (معالجة البيانات) و بعد (مخرجات النظم)، وبمستوى دلالة ($\text{Sig} = 0.000$)، وهي أصغر من (0.05) مما يعني أن هذه الأبعاد جميعها معنوية، وبناء على ما سبق، نرفض الفرضية الفرعية الثانية ونقبل الفرضية البديلة القائلة: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لاستخدام نظم المعلومات المحاسبية (إدخال البيانات المحاسبية، معالجة البيانات المحاسبية، مخرجات نظم المعلومات المحاسبية) في تقويم قدرة الشركة على الاستمرارية. وقد بينت الدراسة ظهور الأثر المعنوي عند كل من ادخال البيانات المحاسبية، ومعالجة البيانات المحاسبية ومخرجات نظم المعلومات المحاسبية، حيث بين البحث أن الإجراءات التحليلية تساعد مدقق الحسابات في تقدير قدرة الشركة محل التدقيق على الاستمرارية، وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة أبو ميالة وزبانية (2012) التي أشارت إلى وجود أن قدرة الشركة على الاستمرارية ستؤدي إلى تخفيض مخاطر التدقيق.

(H0.3): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لاستخدام نظم المعلومات المحاسبية (إدخال البيانات المحاسبية، معالجة البيانات المحاسبية، مخرجات نظم المعلومات المحاسبية) في عدم ظهور التقلبات الجوهرية بين القيم المتوقعة والقيم الدفترية.

(5) جدول رقم نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

Model	B	الخطأ المعياري	T	Sig T	F المحسوبة	Sig F	R ² معامل التحديد	R معامل الارتباط	المتغير التابع
إدخال البيانات	0.237	0.070	3.050	0.003	35.264	0.000	0.328	0.572	عدم ظهور التقلبات الجوهرية بين القيم المتوقعة والقيم الدفترية
معالجة البيانات	0.093	0.084	1.044	0.298					
مخرجات النظم	0.316	0.081	3.824	0.000					

أظهرت نتائج الجدول رقم (5) أن قيمة ($F=35.264$) وبمستوى دلالة ($Sig=0.000$)، حيث ظهر قيمة معامل التحديد ($R^2=0.328$) وهي تشير إلى أن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته (32.8%) من التباين أما جدول المعاملات فقد أظهر عند بعد (إدخال البيانات) قد بلغت (0.237) وأن قيمة T بلغت (3.050)، وبمستوى دلالة Sig (0.003)، وهي أصغر من (0.05) مما يعني أن هذا البعد معنوي، أما قيمة B عند بعد (معالجة البيانات) قد بلغت (0.093) وأن قيمة T بلغت (1.044)، وبمستوى دلالة Sig (0.298)، وهي أكبر من (0.05) مما يعني أن هذا البعد غير معنوي، أما قيمة B عند بعد (مخرجات النظم) قد بلغت (0.316) وأن قيمة T بلغت (3.824)، وبمستوى دلالة Sig (0.000)، وهي أصغر من (0.05) مما يعني أن هذا البعد معنوي. وبناء على ما سبق، نرفض الفرضية العدمية الرئيسية الأولى ونقبل الفرضية البديلة القائلة: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لاستخدام نظم المعلومات المحاسبية (إدخال البيانات المحاسبية، معالجة البيانات المحاسبية، مخرجات نظم المعلومات المحاسبية) في عدم ظهور التقلبات الجوهرية بين القيم المتوقعة والقيم الدفترية. بينت نتائج البحث وجود أثر ذي دلالة إحصائية لمتغير استخدام نظم المعلومات المحاسبية بأبعاده مجتمعة إدخال البيانات المحاسبية، معالجة البيانات المحاسبية، مخرجات نظم المعلومات المحاسبية في عدم ظهور التقلبات الجوهرية بين القيم المتوقعة والقيم الدفترية، حيث بين البحث أنه يتم تحليل النسب المالية

ومقارنتها مع النسب المالية لسنوات أخرى عند تطبيق الإجراءات التحليلية، وقد ظهر الأثر المعنوي عند كل من إدخال البيانات المحاسبية ومخرجات نظم المعلومات المحاسبية، ولم يظهر الأثر المعنوي عند معالجة البيانات المحاسبية مما يعني أن معالجة البيانات المحاسبية لا تظهر التقلبات الجوهرية بين القيم المتوقعة والقيم الدفترية. وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة المطيري (2016) الدراسة التي بينت وجود أثر لاستخدام الإجراءات التحليلية بأبعادها تحليل النسب المالية واستخدام تحليل الانحدار وتحليل المؤشرات في تخفيض الحكم المني للمدقق، وتتفق مع دراسة التتر (2015): التي بينت أن نظم المعلومات المحاسبية في شركات التأمين التعاوني العاملة في فلسطين تعمل على توفير خاصية الملائمة، وتعمل على توفير خاصية الثقة من حيث الموضوعية.

(H0.4): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لاستخدام نظم المعلومات المحاسبية (إدخال البيانات المحاسبية، معالجة البيانات المحاسبية، مخرجات نظم المعلومات المحاسبية) في الانحرافات المحتملة في البيانات المالية.

جدول رقم (6) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة

المتغير التابع	R	R ²	Sig F	F المحسوبة	Sig T	T	الخطأ المعياري	B	Model
الانحرافات المحتملة في البيانات المالية	0.567	0.322	0.000	34.280	0.038	2.092	0.084	0.163	إدخال البيانات
					0.378	0.838	0.102	0.079	معالجة البيانات
					0.000	4.667	0.980	0.388	مخرجات النظم

أظهرت نتائج الجدول رقم (6) أن قيمة ($F=34.280$) وبمستوى دلالة ($\text{Sig}=0.000$) وهو أقل من (0.05)، حيث ظهر قيمة معامل التحديد ($R^2=0.322$) وهي تشير إلى أن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته (32.2%) من التباين أما جدول المعاملات فقد أظهر ما يلي: قيمة B عند بعد (إدخال البيانات) قد بلغت (0.163) وأن قيمة T بلغت (2.092)، وبمستوى دلالة Sig (0.038)، وهي أصغر من (0.05) مما يعني أن هذا البعد معنوي. أما قيمة B عند بعد (معالجة البيانات) قد

بلغت (0,079) وأن قيمة T بلغت (83.8)، وبمستوى دلالة Sig (0.378)، وهي أكبر من (0.05) مما يعني أن هذا البعد غير معنوي. أما قيمة B عند بعد (مخرجات النظم) فقد بلغت (0.388) وأن قيمة T بلغت (4.667)، وبمستوى دلالة Sig (0.000)، وهي أصغر من (0.05) مما يعني أن هذا البعد معنوي. وبناء على ما سبق، نرفض الفرضية العدمية الفرعية ونقبل الفرضية البديلة القائلة: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لاستخدام نظم المعلومات المحاسبية (إدخال البيانات المحاسبية، معالجة البيانات المحاسبية، مخرجات نظم المعلومات المحاسبية) في الانحرافات المحتملة في البيانات المالية.

بينت النتائج وجود أثر ذي دلالة إحصائية لمتغير استخدام نظم المعلومات المحاسبية بأبعاده مجمعة إدخال البيانات المحاسبية، معالجة البيانات المحاسبية، مخرجات نظم المعلومات المحاسبية في الانحرافات المحتملة في البيانات المالية، حيث بين البحث أن استخدام الإجراءات التحليلية يقلل من المشاكل والثغرات التي تتعلق بعملية التدقيق. وقد ظهر الأثر المعنوي عند كل من إدخال البيانات المحاسبية و مخرجات نظم المعلومات المحاسبية، ولم يظهر الأثر المعنوي عند معالجة البيانات المحاسبية مما يعني أن معالجة البيانات المحاسبية لا تظهر الانحرافات المحتملة في البيانات المالية من وجهة نظر المدقق، وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة Akmese et al. (2018) التي بينت أن عامل الرقابة في نظم المعلومات المحاسبية كان له أعلى مستوى من الأهمية، يليه عامل التخطيط، فيما جاء عامل الصعوبات في المرتبة الأخيرة وتتفق مع (Susanto, 2017) التي توصلت إلى أن جودة نظام المعلومات المحاسبية لها تأثير كبير على جودة المعلومات المحاسبية، وتتفق مع دراسة (Ramirez, et al. 2017) أظهرت النتائج وجود درجة تأثير مرتفعة لاستخدام نظم المعلومات المحاسبية في عملية صنع القرارات في الشركات الصغيرة والمتوسطة، وأظهرت النتائج أهمية وجود نظم معلومات محاسبية وخصوصا التي تستخدم في توليد التقارير المحاسبية والمالية.

اختبار الارتباط الخطي المتعدد Multicollinearity:

لاختبار مدى ملائمة بيانات البحث فقد تم اختبار الارتباط الخطي المتعدد، حيث كانت قيم (VIF) حسب الجدول أقل من 10، وقيمة التباين المسموح به (Tolerance) أكبر 0.10 (Hair. Et. al, 2006) من مما يعني عدم وجود تداخل بين المتغيرات المستقلة كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (7) نتائج اختبار الارتباط المتعدد

Collinearity Statistics		المتغير
VIF	Tolerance	
1.786	0.560	إدخال البيانات المحاسبية
2.222	0.450	معالجة البيانات المحاسبية
2.497	0.400	مخرجات نظم المعلومات المحاسبية

التوصيات

يوصي البحث في ظل النتائج التي توصل إليها بما يلي:

- يوصي البحث بضرورة عدم التأخر في إدخال البيانات المحاسبية لأنه يشكل عائقاً في عمل المدقق فيجب التركيز أكثر من قبل الشركات بضرورة إدخال البيانات حال ورودها للشركة.
- يوصي البحث باهتمام المدقق بإدخال البيانات المحاسبية أكثر من ذلك لأنه من خلالها تكتمل المراحل الأخرى من معالجة ومخرجات وكلما كانت دقيقة كلما أثر على المخرجات بدقة أكبر.
- يوصي البحث بضرورة الاهتمام أكثر من قبل المدققين في استخدام الإجراءات التحليلية لمنع وجود معاملات وهمية وغير حقيقية؛ حتى لو أن الإجراءات التحليلية لا تؤثر بشكل مباشر في منع تسجيل أي معاملات غير حقيقية ولكنها تؤثر بعدم ظهور فروقات جوهرية في الحسابات.
- اعتماد المدقق على الأنظمة المحوسبة المتطورة لتنفيذ الإجراءات التحليلية في الاختبارات التفصيلية وذلك لتخفيض مخاطر الاكتشاف الخاصة بالبيانات المالية.
- يوصي البحث بأنه يمكن تكثيف الإجراءات التحليلية في حالة وجود معالجة بيانات ومخرجات للنظم المحاسبية بشكل متقدم مما يؤدي إلى تخفيض حجم أدلة التدقيق الأخرى في مرحلة الاختبارات التفصيلية مما يؤدي إلى تخفيض كلفة التدقيق.

- إجراء دراسات مستقبلية بهدف التعرف على أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية بأبعادها مجتمعة بالإضافة إلى بعد التغذية العكسية لأنه وجدت الباحثة ندرة الأبحاث التي تناولت بعد التغذية العكسية أو الراجعة وأثرها على الإجراءات التحليلية.
- يمكن البحث أيضاً في دراسة أثر متغيرات أخرى على فاعلية الإجراءات التحليلية مثل (مستوى الإفصاح، أتعاب التدقيق، مستوى المادية).

قائمة المصادر والمراجع:

- أبكر، محمد، خطاب، سوسن، السيد، عصام والمزيد، عبد العزيز (2020)، "أثر التجارة الإلكترونية على تطوير نظم المعلومات المحاسبية: دراسة ميدانية على عينة مختارة من الشركات التجارية بولاية الخرطوم 2019"، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال.
- الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين IFAC (2010)، إصدارات معايير التدقيق الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكيد وقواعد أخلاقيات المهنة، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين.
- أريز، الفين ولوبك، جيمس (2009)، المراجعة مدخل متكامل، (ترجمة محمد الديسبي وأحمد حجاج)، دار المريخ للنشر.
- بدران، سناء محمد، (د.ت) المراجعة المتقدمة.
- تتر، محمد منصور (2015)، دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على جودة مخرجات النظام المحاسبي لشركات التأمين التعاوني، [رسالة ماجستير غير منشورة]، الجامعة الإسلامية غزة.
- جبار، ناظم شعلان (2011)، مدى استخدام الإجراءات التحليلية في التدقيق ودورها في اكتشاف التضييل في القوائم المالية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، 13(2) 117-168.
- جويفل، أحمد سلامة (2011)، دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تحقيق فاعلية الرقابة الداخلية في المصارف الإسلامية الأردنية، [رسالة ماجستير غير منشورة]، جامعة العلوم الإسلامية.
- حفناوي، محمد يوسف (2000)، نظم المعلومات المحاسبية، دار وائل للطباعة والنشر.
- دلاهمة، سليمان مصطفى (2007)، "أساسيات نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات" مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
- دهرأوى، كمال الدين (2009)، نظم المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات، المكتب الجامعي الحديث.
- الذنبيات، علي عبد القادر (2017)، تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية: نظرية وتطبيق، دائرة المكتبة الوطنية.

- الشرع، إيمان، علوان، رعد وعبد الله، حنان (2019)، "نظم المعلومات المحاسبية ودورها في تميز الضريبة": بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب". مجلة التراث، عدد خاص بأشغال مؤتمر اسطنبول الدولي الثاني للعلوم الإنسانية والطبيعية، 2019، 147-169.
- عبيد، أحمد مظهر (2019)، "أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية للألكترونية في رفع كفاءة الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية"، Al Kut Journal of Economics Administrative Sciences (34), 204-221.
- العكور، سامر، عبد المنعم، أسامة، حسين، لينا وزريقات، عمر (2019)، "أثر نظم المعلومات المحاسبية AIS في تحسين الميزة التنافسية في البنوك التجارية الأردنية"، جرش للبحوث والدراسات، 21(خاص)، 119-136.
- قبيلات، يحيى سليمان (2018)، "أثر الإجراءات التحليلية في تكوين رأي مدقق الحسابات القانوني المستقل: دراسة تطبيقية على مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين" [رسالة ماجستير غير منشورة]، جامعة الإسراء الخاصة.
- قريط، عصام (2009)، مدى استخدام إجراءات التدقيق التحليلية في الجمهورية العربية السورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 25(1).
- كليب، معتصم عدنان (2017)، أثر تطبيق الإجراءات التحليلية على كفاءة التدقيق الضريبي في الأردن، [رسالة دكتوراه غير منشورة جامعة العلوم الإسلامية العالمية].
- متولي، عصام الدين محمد (2015)، نظم المعلومات المحاسبية، مركز الكتاب الجامعي.
- المخادمة، أحمد عبد الرحمن والرشيدي، حاكم، (2007) "أهمية تطبيق إجراءات المراجعة التحليلية في رفع كفاءة أداء عملية التدقيق" دراسة ميدانية، المجلة الأردنية في مجال الأعمال، 3(4).
- مطيري، بدر عبد الله (2016)، "أثر استخدام الإجراءات التحليلية في تخفيض تقدير الحكم المهني لمدقق الحسابات الخارجي في دولة الكويت، [رسالة ماجستير غير منشورة]، جامعة آل البيت.
- موسى، علي محمد (2013)، "إجراءات المراجعة التحليلية ودورها في ترشيد الحكم الشخصي للمراجع"، المجلة الجامعة، 15(2)، 309-342.
- أبو ميالة، سهيل وزبانية، سعيد (2012)، دور الإجراءات التحليلية في تخفيض مخاطر التدقيق وفقا لمعيار التدقيق الدولي 520، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات فلسطين، 31(2)، 279-314.
- نصار، مجدي محمد وبهرامي مريم أحمد (2008)، الإجراءات التحليلية التي يباشرها مدقق ديوان المحاسبة استنادا إلى واقع دليل التدقيق العام، بحث مقدم إلى مسابقة البحوث التاسعة على مستوى جميع قطاعات ديوان المحاسبة في الكويت.
- نصافي، نايف جحيش (2012)، "أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية في تحسين جودة القوائم المالية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الكويتية"، [رسالة ماجستير غير منشورة]، جامعة عمان العربية.
- هداب، فاطمة وجاسم، ليلى (2020)، "أهمية استخدام الإجراءات التحليلية في الكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية"، Journal of Economics and Administrative Sciences (JEAS), 26(101), 489-503.

-وهاب، أسعد ومعاش، محسن (2021)، " نظم المعلومات المحاسبية ودورها في تصميم التطبيقات المحاسبية السحابية وتأثيرها في اتخاذ القرارات"، مجلة بحوث متقدمة في الاقتصاد استراتيجيات الأعمال، 2 (2)، 5-22.

المراجع الأجنبية:

- Akmeshe, H. Eren. T. Aras. S. & Kaya, S. (2017). The Role of Accounting Information Systems in Hotel Management Process. The Case of Turkey. Proceedings of the Middle East Conference on Global Business, Economics, Finance and Management Sciences. 27-28.
- Arens, A. Elder, R. Beasley, M&Hogan, CH. (2010). Auditing and Assurance Services an Integrated Approach, USA: Pearson Education, Inc.
- Hair, J, F, Black, W. C, Babin, B. J, Anderson, R, E, & Tatham, R, I. (2006). Multivariate Data Analysis (6th Ed): Prentice Hall.
- Kieso, Donald. (2012). Intermediate Accounting, John Wiley & Sons Inc.
- Romeny & Steinbert, (2008)" accounting information system" Pretice Hall Business Publishing.
- Sekaran, Uma (2003). Research methods for business: Askill bulding approach. New York, NY: John Wiley & Sons Inc.
- S. (2017). The Influence of Accounting Information System Quality to Accounting ,Susanto Information Quality and its Implications to the Good Study Program Governance. International Business Management, 11 (4): (5767-5776).
- Zager, L. Tusek, B. Jezovita. (2018) The level of using analytical procedures within internal audit engagements in profit –and-public-se.